

دُورُ الْمَوَائِمَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ فِي دَعْمِ الدِّرَاسَاتِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ

The Role of Legislative Harmonization in Supporting Jurisprudential and Judicial Studies

* **خالد ضو**

مخبر الشريعة، جامعة الجزائر-1- (الجزائر)

k.dou@univ-alger.dz

تاريخ النشر: 2025/01/05

تاريخ القبول: 2023/12/24

تاریخ الاستلام: 2023/05/24



ملخص: يدرس هذا البحث مظاهر تأثير المواءمة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية، ويهدف إلى تحديد المقصود بالمواءمة التشريعية وبيان أهميتها، وإلى التأكيد على ضرورة التواصل بين الدراسات النظرية والتطبيق التشريعي، كما يهدف إلى بيان أثر المواءمة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية، مع الإشارة إلى الأثر العكسي؛ وذلك ببيان دور الدراسات النظرية والنقدية في تفعيل المواءمة، ومن أهم نتائج البحث أنّ المواءمة التشريعية تتأثر بالدراسات الفقهية والقضائية في كونها تعزف بعناصرها وودافعها، وتبرز حالاتها، وتسعى إلى تطوير سبل تفعيلها، واستدراك نقائصها، والمواءمة بدورها تؤثر فيها وتدعّمها، ومن مظاهر تأثيرها أنّها تعزّز أهداف الدراسات الفقهية والقضائية، كما أنّها تُثري التشريعات بالتصورات والاجتهادات الدولية المختلفة، بالإضافة إلى أنّها تشكّل دعامة نقدية واستدلالية فعالة في هذه الدراسات.

الكلمات المفتاحية: المواءمة التشريعية؛ الدّراسات الفقهية والقضائية؛ بناء تشريعي؛ اجتهاد قضائي.

Abstract :

This research studies the influence manifestations of the legislative harmonization in jurisprudence and judicial studies. It aims to define the

(*) المؤلف المراسل.

legislative harmonization and explain its importance. Also to confirmation the need for communication between theoretical studies and legislative activation. It also aims to demonstrate the impact of legislative harmonization in jurisprudence and judicial studies. Noting the reverse effect; through explaining the role of theoretical and critical studies in activating harmonization. Among of the most important results of the research is that legislative harmonization is influenced by jurisprudential and judicial studies, because it defines its elements and motives, highlights its cases, seeks to develop ways to activate it, and rectifies its shortcomings. Harmonization, in turn, affects and supports it, and among the manifestations of its influence is that it enhances the goals of jurisprudential and judicial studies. It also enriches legislation with different international perceptions and jurisprudence. In addition, it constitutes an effective critical and inferential support in these studies.

Keywords: legislative harmonization; jurisprudence and judicial studies; legislative rooting; jurisprudence.

1. مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حتى يبلغ الحمدُ منتهاه، والصلاة والسلامُ على النبي الأمين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد: فإن القوانين الوضعية تتصف بالمرونة والتجديد؛ وذلك لتكون مواكبة للتطورات على كافة الأصعدة، وتلتزم في ذلك بعدة أسس تبني عليها صفاتها، وذلك كالمواءمة التي تواكب بمقتضاها التطورات التشريعية الدولية.

تؤثر هذه المواءمة في التشريع لكونه مجال تطبيقها وتفعيلها، ولا يقتصر تأثيرها عليه فقط، لأن كل نظرية فعالة لا بد أن تترك أثراً فيما يتقاطع معها، وفي هذا البحث سنعالج أثرها في الدراسات الفقهية والقضائية.

1.1. أهمية الموضوع:

- تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدّة نقاط؛ منها:
- إثارته لموضوع حساس في الفقه التشريعي؛ وهو موضوع المواءمة.
- ربطه بين دوافع المواءمة وأهداف الدراسات الفقهية والقضائية.

- إشارته للعلاقة بين الدراسات النظرية والتفعلات التطبيقية.
- سعيه إلى تطوير كل من المتغيرين المدروسين بعلاقته مع الآخر.

2.1. إشكالية البحث:

ينطلقُ البحث من الإشكال الآتي:

- ما مظاهر تأثير المواءمة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية؟
وتندرج تحت هذا الإشكال السؤالان الفرعيان الآتيان:
- ما المقصود بالمواءمة التشريعية؟
- هل تؤثر هذه الدراسات بدورها في المواءمة؟

3.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

- تحديد المقصود بالمواءمة التشريعية وبيان أهميتها.
- تفعيل العلاقة بين الدراسات النظرية والنصوص التشريعية.
- بيان أثر المواءمة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية.
- الإشارة إلى دور الدراسات النظرية والنقدية في تفعيل المواءمة.
- التأكيد على أهمية التواصل بين الدراسات النظرية والتطبيق التشريعي.

4.1. التقسيم العام للبحث:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، ولتحقيق الأهداف المنشودة
فُسم البحث في عنصرين مع مقدمة وخاتمة؛ وتفصيل خطته على النحو الآتي:

1. مقدمة: بها أهمية الموضوع، إشكاليته، أهدافه، خطته، ومنهج دراسته.

2. العلاقة بين المواءمة التشريعية والدراسات النظرية.

1-1. تحديد المقصود بالمواءمة التشريعية

2-2. مفهوم الدراسات الفقهية والقضائية

3-2. أهمية المواءمة وحكمتها

3. أثر المواءمة التشريعية على الدراسات الفقهية والقضائية.

1-3. تعزيز أهداف الدراسات الفقهية والقضائية

2-3. إثراء التشريعات بالتصورات والاجتهادات الدولية المختلفة

3-3. تشكيل دعامة نقدية واستدلالية فعالة

4. الخاتمة: تحوي أهم النتائج المُتَوَصَّل إليها، مع بعض الاقتراحات.

5.1. منهج البحث:

أُنْتُهِجَ في معالجة هذا البحث المنهج الوصفي؛ وذلك في التعريف بالمواءمة التشريعية وتوصيف أهميتها، وكذا في بيان المقصود بالدراسات الفقهية والقضائية، واستُعينَ بآليتين تخدمان هذا المنهج غالبا؛ وهما:

- آلية التحليل؛ وذلك في معالجة بعض التعريفات والأفكار المتعلقة بالموضوع معالجة تحليلية تُساعد على تنويع المعارف المتعلقة بالبحث، وخدمة عناصر الموضوع المدروس.

- آلية الاستقراء؛ وذلك في الانطلاق من الأفكار التي نقوم بمعالجتها وتحليلها للوصول إلى مُخرجات تُبنى عليه فروع البحث، ونقاط أساسية تربط بين أهدافه ونتائجه.

2. العلاقة بين المواءمة التشريعية والدراسات النظرية:

إنَّ مصطلح "المواءمة" -والذي سيأتي تعريفه وبيان مدلوله تفصيلا في هذا العنصر- يُمثِّل إلى حدٍّ كبير توجيها تطبيقيا، وحتى ندخل القارئ والباحث في سياق الموضوع من بدايته نُهمِّد له بالقول بأنَّ هذا التوجيه التطبيقي في المواءمة لا يعني بالضرورة انفصالها التام عن التنظير؛ بل بالعكس؛ يخدم بعضهما بعضا بطريقة متكاملة سيأتي بيانها.

حتى يتحقق الوصول إلى مطلب ومقصد هذا العنصر في تحديد العلاقة بين المدروسين؛ ينبغي أولا تعريف كل منهما تعريفا جامعا يضع كل حيثياتهما في الصورة ليسهل بعد ذلك ربط الأمر.

إنَّ حسن التقريب يكون في حسن التعريف، فلا يُمكن لمن لا يعرف معنى الشيء أن يدرك بقية أحكامه، أما العلاقة المطلوبة فسنجدها استقراءً من خلال عرض الأهمية آخر هذا العنصر.

2- 1. تحديد المقصود بالموامة التشريعية:

يتكون هذا المصطلح كما نرى من حدين اثنين؛ يُمثل أحدهما مُحدّداً للآخر ومُخصّصاً لعمومه؛ وحتى نصل لتعريف دقيق للمصطلح كله نعرّفهما -أي الحدين- تفصيلاً.

2- 1- 1. الموامة التشريعية لغة:

المُوَامَة والوئام: الموافقة، يقال: واءمه مُوَامَةً ووئامًا، إذا وافقه وصنع كصُنْعِهِ وفعل كما يفعل¹، أو واءمه إذا اتَّبَعَ أثره²، وجاء في الأثر: "إِنَّ هَذَا لِيُوَائِمَ نَوْمَ نَبِيِّكُمْ صلى الله عليه وسلم"³؛ أي يوافقه⁴، والموامة أيضا: المباراة، يقال مثلا: فلانة تُوَائِمُ صاحباتها، إذا تكلفت ما يتكلّفن من الزينة⁵.
جاء في المثل: "لولا الوئام لهلك الأنام"، أي لولا موافقة الناس بعضهم بعضًا في الصحبة والعشرة لكانت الهلكة. ويقال: "لولا الوئامُ هلك اللئام" والوئام هنا المباهاة؛ أي إنّ بعض الرجال لا يأتون الجميل من الأمور على أنّها أخلاقهم، وإنّما يفعلونها مباهاةً وتشبّهًا بأهل الكرم؛ ولولا ذلك لهلكوا⁶.

¹- الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ج5، ص2048، مادة (وأم). ويُنظر أيضا: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليميني، تحقيق: حسين العمري وآخرين، ط1، دار الفكر المعاصر/ دار الفكر، بيروت/ دمشق، 1999م، ج11، ص7330.

²- لسان العرب، ابن منظور، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ، ج12، ص628.

³- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، ضياء الدين المقدسي، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط3، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000م، الأثر رقم: 1697، ج5، ص71.

⁴- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، ج5، ص144.

⁵- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ج15، ص447.

⁶- الصحاح، الجوهري، ج5، ص2048، مادة (وأم).

وأصل التوأم أيضا من الموامة، وهي الموافقة، لأنه يوائم غيره؛ أي يوافق في الرحم، والفعل منه أتأمت، وهي مُتَمِّم؛ تلد اثنين معا، وللمبالغة: متأم، وضدّها المُفْرِد: التي تلد واحدا.¹

أمّا وصف تشريعي/ تشريعية فهو اسم منسوب إلى تشريع، مُتَعَلِّق بسنّ القوانين، فيقال: عمل تشريعي، مجلس تشريعي.²

2- 1- 2. الموامة التشريعية اصطلاحاً:

عرّف فقهاء القانون الموامة التشريعية تعريفات عديدة، ولم يخرج مصطلح "الموامة" عندهم عن مدلوله اللغوي، ومن هذه التعاريف نذكر الآتي:

- الموامة وسيلة من وسائل التقنين الداخلي بالاستناد إلى المصادر الدولية للقواعد القانونية، تستهدف تحقيق قدر من التوافق والتوفيق بين الالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية، وبين التشريعات الداخلية للدول الأطراف فيها؛ تنفيذا للالتزامات التي ترتبها الاتفاقيات محل الموامة.³
- الموامة التشريعية هي حلقة وصل بين القانون الدولي والأنظمة التشريعية الداخلية، وهي نظام مميز أساسه القانون الدولي، وله قوته الملزمة في التشريع الداخلي.⁴

¹ - المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، أبو موسى المديني الأصبهاني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، ط1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، مكة المكرمة/ جدة، 1986م، ج1، ص213.

² - معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2008م، ج2، ص1188. مادة (شرع)

³ - محمد الشبل، مبدأ الاختصاص العالمي في ضوء الموامة بين التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية (بحث على موقع Research Gate)، النشر: 2019/10/24م، الاطلاع: 2022/11/17م، الرابط: bit.ly/3hMOWYE

⁴ - الموامة التشريعية: آلية لعودة القانون الجزائري، عادل بوزيدة، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 25 (عدد خاص)، جانفي 2021م، ص171-172.

- الموامة مظهر من أبرز مظاهر التعاون الدولي، الذي يهدف إلى إنجاح المحكمة في تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله؛ والمتمثل في قمع انتهاكات القانون الدولي والجرائم الدولية ومعاقبة مرتكبيها.¹
- بناءً على التأصيل اللغوي لحدود المصطلح، والتعريفات الاصطلاحية المذكورة أعلاه يُمكن أن نعرّف الموامة التشريعية تعريفاً إجرائياً فنقول: الموامة التشريعية منهج من مناهج استحداث أو تعديل القوانين، تتم من خلاله موافقة ومواكبة التشريعات الدولية في معالجة الظاهرة المقنّ لها.
- من خلال ما ورد نجد بأنّ نظرية الموامة تربط بين ثلاثة مكونات أساسية؛ تتمثل في الآتي:
- التشريع الموائم: وهو القانون الذي أخذ من قانون دولي أو اتفاق إقليمي نصاً أو تجريماً رآه ضرورياً.
- القانون الموائم: وهو ذلك القانون الدولي الذي واكبه تشريع معين في بعض نصوصه لوجود تناسب بينهما.
- عملية الموامة: وهي العملية التي يمارسها المشرع عند اقتباس فكرة أو تجريم من قانون دولي أو إقليمي ويفعلها في تشريعه، وحتى تكون النظرية فعالة لا بد أن تكون هذه العملية -أي عملية الموامة- وفق أطر مضبوطة، وشروط دقيقة يراعيها المشرع عند ممارسته لها.

2- 2. مفهوم الدراسات الفقهية والقضائية:

الدراسة مصدر درَسَ، درَسَ ب، درَسَ في، والدراسة هي تلقي الدروس، ويُقال مثلاً: دراسة جامعيّة؛ أي: تلقّي الدروس في المرحلة الجامعية.²

¹ دور الموامة التشريعية في إنفاذ نظام روما في التشريع الوطني، لامية شعبان، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد الأول، أفريل 2022م، ص 622.

² معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، ج 1، ص 738. مادة (درس)

دَرَسْتُ الكتابَ أدْرُسُهُ دراسةً، والمُدْرَسُ: المكان الذي يدرس فيه، والمُدْرَسُ: الكتاب، والدِّراس: المُدْرَسة¹، والتدارس أن يقرأ بعض القوم مع بعض شيئاً أو يعلم بعضهم بعضاً ويبحثون في معناه.²

الدراسة بحث أو تحقيق، فيقال: قدّم أو نشر دراسة، ويُقال: موضوع قيد الدِّراسة؛ أي: ما زال محلّ مناقشة وتمحيص، والدراسات صور وأنواع تتحدد كل منها بوصف يأتي تابعا للفظ الدراسة، ومن ذلك³:

- دراسة ميدانيّة: نموذج للبحث الاجتماعيّ يُطبّق عمليّاً في الواقع الميدانيّ لاكتشاف الحقائق المرتبطة بحالات عناصر العيّنة الذين يتعامل معهم الأخصائيّ الاجتماعيّ.
- دراسة تجربيّة: دراسة للتأكّد من صلاحية ظاهرة معيّنة واكتشاف نقاط الضعف والثغرات فيها وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك.
- الدِّراسات الإنسانيّة: دراسة الفلسفة واللغة والأدب وكل الفنون المتعلّقة بالإنسان وحضارته.
- الدِّراسات الاجتماعيّة: مجموعة علوم تتضمّن علم الجغرافيا وعلم التّاريخ وعلم السّياسة وعلم الاجتماع، وتُدْرَس في المدارس كمقرر دراسيّ.

2- 2- 1. تعريف الدراسات الفقهية:

فقهية / فقهي: اسم منسوب إلى "فقه"، وينسب ما يُضاف إليه أو يوصف به إلى الفقه، فيقال على سبيل المثال: حكم فقهي، حلقة فقهية، مجمع فقهي، اجتهادات فقهية... وغيرها.

بناءً على التفصيل الوارد في تعريف الدراسة، وما رأينا في بيان صفة الفقهية، يُمكن تعريف الدراسات الفقهية على النحو الآتي:

¹- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ج12، ص250.

²- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين الفَتّي الكجراتي الهندي، ط3، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، 1967م، ج2، ص165.

³- يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، ج1، ص738. مادة (درس)

الدراسات الفقهية هي البحوث والمذكرات العلمية التي تتعلق مواضيعها بالجانب الفقهي (شرعا أو قانونا)، فيتم فيها تحليل النصوص وتأصيل الأحكام، مع مراعاة الظروف والنوازل لاستدراك النقائص وتقويم الأخطاء، كما تتناول دراسة الاستثناءات وأسبابها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح "الدراسات الفقهية" أو "الفقهاء" يُطلق في الأصل على الفقه الشرعي الإسلامي، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ): "الفقه: العلم في الدين"¹، لكنّ "الفقه" يطلق أحيانا على الجانب القانوني أيضا، وذلك لاعتبار المعنى اللغوي للفقه، فالفقه في اللغة هو الفهم، يُقال: فقه الرجل يفقه فقها، فهو فقيهه، والجمع فقهاء وقيل أيضا: فقهه، وفقهه عني، أي فهم عني.²

عطفا على هذه الإشارة وضبطا للمصطلح فإن المقصود بالدراسات الفقهية في هذا البحث الدراسات في الفقه القانوني بالدرجة الأولى؛ لأنها هي التي تؤثر وتتأثر بالمواءمة التشريعية بمعناها الاصطلاحي، لكن هذا لا ينفي تعلق البحث أيضا بالدراسات في الفقه الشرعي؛ حيث أنها تتناول المواءمة في بعض المستجدات، أو فيما يقابل المواءمة؛ وذلك حين تأخذ التشريعات الوضعية من الفقه الإسلامي، وفي هذا الصدد أشار عبد الرزاق السنهوري إلى أنه عند الاطلاع على فقه الغرب ونظرياته القانونية الحديثة نجد أنّ لكل منها أساس في الشريعة الإسلامية لا يحتاج إلا للصياغة والبناء ليقوم على أركان قوية، ويؤصل نظريات الفقه الحديث.³

¹- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (د.ط)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت)، ج3، ص370.

²- جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدی، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ج2، ص968.

³- الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ط4، دمشق: دار الفكر، (د.ت)، ج4، ص3221. (نقلا عن السنهوري في بحث له بمجلة نقابة المحامين بدمشق، السنة الأولى، العدد السابع: ص506).

2- 2- تعريف الدراسات القضائية:

قضائية/ قضائيّ: اسم منسوب إلى "قضاء"، وينسبُ ما يُضاف إليه أو يوصف به إلى القضاء، فيقال مثلا: أمر قضائيّ، مذكرة قضائية، إذن قضائيّ، سلطة قضائية، تسوية قضائية... وغيرها.¹

بعد ما تمّ تفصيله في تعريف الدراسة، وما رأينا في صفة القضائية، يُمكن تعريف الدراسات القضائية على النحو الآتي:

الدراسات القضائية هي البحوث والمذكرات العلمية التي تتعلق مواضيعها بالجانب القضائي وما يتعلق به من هيكلة وسلطة ونظام، والتي تسعى إلى ترقية وتطوير هذا الجانب بما تصل إليه من نتائج وأفكار، وما تقدّمه من اقتراحات أو تقرّره من توصيات.

2- 3- أهمية المواءمة وحكمتها:

بعد تعريف متغيرات الموضوع تأصيلا وتفصيلا، نُركّزُ على المتغير المؤثر؛ لنبيّن مدى أهميته، لأنّ ذلك يدعم فكرة البحث ويربط أصوله بفروعه.

2- 3- 1- أهمية المواءمة عموما:

تعد نظرية المواءمة من أهم نظريات التجديد القانوني، ومن أهم محددات المرونة في التعامل القانوني مع الحالات المستجدة بما يناسب الأوضاع والظروف، كما أن أهميتها تتجلى في عدة جوانب ومظاهر، ويمكن أن نجمل محددات هذه الأهمية في النقاط الآتية:

- المواءمة تمكّن من التنبؤ بالتطور الإجرامي الحادث على غرار التطورات في شتى المجالات، والتطور التكنولوجي بصفة خاصة.
- تساعد المواءمة المجالس التشريعية على خلق فرضيات جديدة تعالج بها ما يستحدث من إشكالات.

¹ - معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، ج3، ص1830. مادة (ق ض ي)

- الموامة تزيد من إمكانية تحقيق اليقين القانوني¹ واليقين القضائي² معاً، وبذلك يتحقق الأمن القانوني³، كما نصت المادة 34 من الدستور الجزائري.⁴
- تدعم الموامة القوانين والتشريعات الوطنية وتكون بمثابة المرجع المعتمد في بعض نصوصها وأحكامها.

إن هذه المظاهر المذكورة إنما هي على سبيل المثال لا الحصر، وهي بالإضافة إلى أنها تبين مدى أهمية الموامة تتداخل إلى حد كبير مع أهداف تفعيلها، ودوافع اعتمادها في معالجة المستجدات.

2- 3- 2. أهمية الموامة في الدراسات الفقهية والقضائية خصوصاً:

- إضافة إلى الأهمية العامة للموامة التشريعية والتي ذكرنا مظاهرها أعلاه، فإن للموامة التشريعية أهمية خاصة في دعم الدراسات الفقهية والقضائية، ويمكن إجمال محددات هذه الأهمية في النقاط الآتية:
- تضمن الموامة استحداث إشكاليات بحثية في هذه الدراسات؛ بيانا أو تحليلاً أو نقداً أو تأصيلاً.

¹- اليقين القانوني هو عنصر من عناصر الأمن القانوني، ويتعلق بمشروعية إصدار السلطة لقوانينها، وبضرورة وضوح القاعدة القانونية وسهولة الوصول إليها، وإدراكها من طرف المواطنين والقضاة، ويرتبط بأصلين: الأول مشروعية الدولية في إصدار القوانين، الثاني الجودة التشريعية في القواعد القانونية يُنظر: اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، مازن ليلو راضي، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019م، ص7-8.

²- اليقين القضائي الذي يتطلبه القانون كأساس للحكم بالإدانة هو اليقين المنطقي الذي يفرض نفسه على القاضي، وينتشر في ضمير الكافة. يُنظر: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، أحمد فتحي سرور، ط10، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016م، ج1، ص616.

³- الأمن القانوني مبدأ أساسي يقوم عليه بناء الدولة القانونية، ومعناه ضرورة التزام الدولة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية. يُنظر: أسس فكرة الأمن القانوني وعناصرها، إسماعيل جابو ربي، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2018م، ص194.

⁴- نصّت الفقرة الأخيرة منها على الآتي: "تحقيقاً للأمن القانوني، تسهر الدولة عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره".

- تمثل المواءمة في الدراسات الفقهية والقضائية جانبا تطبيقيا أو داعما للمجال التطبيقي.
 - تفتح المواءمة في هذه الدراسات آفاق المقارنة بين القوانين والتشريعات لتقوية بعضها ببعض.
 - تعطي دراسة المواءمة وما يشاكلها من نظريات انطبعا حسنا عن أهمية هذا النوع من الدراسات وما يرد فيها، وتزيل المفهوم الراسخ عند الكثير بأنها مجرد تكديس نظري لرفوف المكتبات.
- بناء على المحدّدات الواردة وغيرها مما يُمكن أن يكون مظهرا من مظاهر الأهمية، نقول بأن المواءمة التشريعية موضوع مهم جدا في الدراسات الفقهية والقضائية، تخرجها من النمطية¹ والجمود، وتدفع بها في مجال الإثراء التشريعي.
- على الرغم مما ذُكر في مؤثرات المواءمة على الدراسات فإنّه يبقى توطئة تحتاج إلى تكملة، وهذا ما سيرد في العنصر الموالي.

3. أثر المواءمة التشريعية على الدراسات الفقهية والقضائية:

بعد بيان المقصود بالمواءمة وبيان أهميتها وتأثيرها على الصعيد التشريعي تأصيلا وتفصيلا في العنصر السابق، تجدر الإشارة إلى أنّ هناك جانبين مهمّين جدا يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجانب التشريعي وهما الفقه والقضاء، لذلك سنورد في هذا العنصر مظاهر تأثير المواءمة التشريعية على الصعيد الفقهي والقضائي.

إنّ الأثر الذي ستنمّ دراسته هنا لن يكون من حيث التفعيل إنما سيكون من حيث التأصيل، فممارسة القضاء مثلا تلتزم بما نصّ عليه التشريع ولا نقول بأنها تتأثر بالمواءمة، لكنّ الدراسات القضائية كالنقود والتقريرات وتقييم الأحكام تتأثر حتما بالمواءمة التشريعية.

¹- يُقال: شيء نَمَطِيّ: أي: على طريقةٍ واحدة، لا تغيّر ولا جديد ولا إبداع فيه. يُنظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، مع فريق عمل، ج3، ص2286. مادة (ن ط)

إذا أمعن الباحث النظر فإنه سيجد المتغيرين المدروسين (المواءمة التشريعية + الدراسات الفقهية والقضائية) يؤثران في بعضهما، فالدراسات تؤثر في المواءمة بإظهارها وإشهارها، والمواءمة تؤثر في الدراسات بإثرائها ودعمها وتعزيز أهدافها. ويمكن حصر مظاهر تأثير الدراسات الفقهية والقضائية في المواءمة التشريعية في النقاط الآتية:

- تعريف الباحثين بعناصر المواءمة التشريعية ودوافعها وضوابط تفعيلها في التشريعات المختلفة.
 - إبراز حالات تفعيل المواءمة بين التشريعات من خلال الدراسات التحليلية للقوانين والنصوص.
 - تعضيد أهمية المواءمة والحكمة منها من خلال تأصيل الاجتهادات القضائية في مختلف المراحل.
 - تطوير سبل تفعيل المواءمة التشريعية من خلال نقد بعض الآليات ومعالجة سلبياتها.
 - استدراك النقائص حتى تسهم المواءمة التشريعية إسهاما إيجابيا في دعم اليقين القانوني والقضائي.
- إنّ هذه المظاهر التي ذكرت تُبين مدى تأثير الدراسات الفقهية والقضائية في دعم المواءمة التشريعية كآلية من آليات تطوير القوانين، وقد ذكرناها في هذا الشكل دون تفصيل حتى لا نخرج عن الموضوع.
- يُركّز موضوعنا هذا عن الأثر العكسي لما ذكرنا وهو تأثير المواءمة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية، وسيأتي تفصيل مظاهر هذا التأثير في العناصر الآتية:

- تعزيز أهداف الدراسات الفقهية والقضائية.
- إثراء التشريعات بالتصورات والاجتهادات الدولية المختلفة.
- تشكيل دعامة نقدية واستدلالية فعالة.

نظراً لتعلق مظاهر هذا التأثير بدور المواءمة التشريعية المخصوص بالدراسة في هذا الموضوع؛ سنعرض هذه المظاهر بشيء من التفصيل والتعليل في العناصر الآتية:

3-1. تعزيز أهداف الدراسات الفقهية والقضائية:

ترتكز الدراسات الفقهية والقضائية دائماً على جملة من المنطلقات لتحقيق من خلالها جملة من الأهداف التي تُجيب بها عمّا انقذ في الذهن من إشكاليات وفرضيات، وتحوّلها إلى نتائج وتوصيات.

تعتمد الدراسات الفقهية المعاصرة منهج المقارنة مع العلوم الأخرى¹، فهذا المنهج يُمكنها من تحقيق أهدافها، والوصول إلى الدقة في نتائجها، والانفتاح على التطور الفكري والثقافي.

تسهم المواءمة التشريعية في تعزيز هذه الأهداف في الدراسات الفقهية والقضائية للمهتمين بالبحث القانوني والسياسي، وذلك أنها تمكّن الدراسات من إيجاد نقاط القوة في التشريعات الأخرى وبيان إيجابية تفعيلها والدعوة إلى مواكبتها، وكذلك تعطي لرجال القانون والقضاء باعاً معرفياً واسعاً في مجال اختصاصهم وبحثهم.

بصرف النظر عن الدراسات الهزيلة أو غير الجادة²؛ فإنّ الدراسة العلمية الجادة تتطلع إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال عرضها للموضوع أولاً، وكذا من خلال معالجتها لتفاصيله، حيث إنّ هناك دراسات يُحسن صاحبها عرض الموضوع أو بناء فكرته، فتشعر لمجرد الاطلاع على عنوانه بالدقة في تحديد الهدف ورسم الغاية.

¹ المسائل الفقهية المستجدة في النكاح مع بيان ما أخذ به القانون الكويتي، بدر ناصر مشرع السبيعي، (أصل الكتاب رسالة ماجستير في الفقه المقارن وأصوله بجامعة الكويت سنة 2012م، بإشراف: فهد سعد الدبيس الرشيد)، مجلة الوعي الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 2014م، ص12.

² هذا النوع من الدراسات والأبحاث لا يصلح حتى للقراءة أحياناً، ناهيك عن الاستناد إليه في تعليل نظرية أو إثبات فعاليتها.

إذا أسقطنا ميزان الأهداف هذا على موضوع المواءمة التشريعية أو ما يتعلق بها من أحكام وضوابط فإننا سنجد الدراسات المتعلقة بها تجذب الباحث من خلال فكرتها فقط قبل الغوص في تفاصيلها، وذلك لما جُبلت عليه النفس من حب المقارنة؛ والمواءمة تحقق هذا الأمر فهي بالأساس مبنية على التوافق بين التشريعات، وقياس هذا التوافق وتحليل أسبابه وتعليل غاياته مرتبط بعملية المقارنة بالدرجة الأولى.

إذا كانت المواءمة تفعل هذا بالدراسة الفقهية أو القضائية التي تعرضها، فتجعل منها قبلة للقارئ العامي والباحث الأكاديمي فهي إذا -أي المواءمة- تدعم أهداف هذه الدراسات، وتعزّز مقاصدها.

3- 2. إثراء التشريعات بالتصورات والاجتهادات الدولية المختلفة:

إن عملية المواءمة التشريعية بعناصرها وأسسها تساعد المشرع في خلق فرضيات جديدة لمعالجة ما يعرض له من إشكالات كما ذكرنا في أهميتها، وهذا بلا شك يزيد من ضبط التشريع وإحاطته بما يمكن أن يقع. لعلّ الباب الأكثر تفعيلاً لنظرية المواءمة في التشريعات هو الجانب الجنائي؛ وذلك لكثرة ما يطرأ فيه من مستجدات.

تعدّدت النظريات والاتجاهات العقابية؛ الأمر الذي منع من وضع أساس واحد ثابت للعقوبة في كل القوانين الوضعية؛ فاتخذت كل دولة لنفسها اتجاهاً خاصاً بحسب ما تراه متفقاً مع مصلحتها الخاصة أو بحسب ظروفها والأعراف السائدة فيها (اجتماعية، ثقافية، ...)، ولعل تعدد النظريات والاتجاهات يدعو إلى وجوب الاسترشاد بما تظهره التجارب، وأن أحسن نظام جنائي هو الذي يؤدي إلى نتائج جيدة في مكافحة الجريمة عملياً¹، وهذا ما يخلق دافع إمكانية الاستفادة من التشريعات الأخرى، دون جمود ولا انغلاق.

¹ يُنظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، (د.ط)، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت)، ج 1، ص 625.

تُسهم التطورات السريعة للمجتمعات في التكنولوجيا والاقتصاد والثقافة في خلق توجهات ومظاهر إجرامية جديدة عند أفرادها، مما يفرض على الدول والهيئات الدولية والإقليمية تعديل نظام التجريم والعقاب لمحاربة ذلك، وقد تبادر بعض الدول والهيئات إلى تجريم ظاهرة مُعينة وتقنين عقوبتها قبل غيرها؛ نظرا لتفشي تلك الظاهرة الإجرامية فيها أكثر من غيرها، وتكون مبادرتها تلك منطلقا لبقية الدول تؤسس عليه نصوصا وقائية تحارب بها ظهور تلك الظاهرة من أساسه قبل التفشي.¹

عطفا على ما ذكر وتأسيسا عليه؛ نجد أنّ الهيئات التشريعية حين يعرض لها مثل هذا الأمر، وقبل التصدي له وقبل تفعيل الموازنة تحتاج إلى جملة من الترتيبات، نحو قياس مدى الترابط بين الظواهر، وإمكانية المواكبة ومدى الحاجة إليها ... وغيرها، والهيئات التشريعية على الرغم من مشاوراتها تجد نفسها تلقائيا في حاجة إلى الرجوع للدراسات الفقهية والقضائية التي تناولت ذلك الموضوع، وعليه فإنّ تلك الدراسات قد ساهمت بشكل أو بآخر في إثراء التشريع وتفعيل الموازنة.

3-3. تشكيل دعامة نقدية واستدلالية فعالة:

لا يتوقف تأثير الموازنة التشريعية في الدراسات الفقهية والقضائية في تعزيز أهدافها وإسهامها في إثراء التشريع فحسب؛ وإنما يتجاوزها إلى ما هو أعمق من ذلك، حين تجعل الدراسة من الموازنة مُنطلقا لإثبات توجّههما والاستدلال على معطياتها ومقترحاتها في الوقت نفسه.

تحتاج الدراسة النقدية إلى إثبات أكثر من غيرها، لأنّ الناقد إذا كان يتكلم لمجرد النقد فقط سيقع في الذاتية، كما أنّ المجال العلمي ليس شخصا ليتناوله حسب الهوى والميول الشخصي، إنما هو متكامل يهدف إلى ترقية الفكر وتوعية المجتمع في المجالات المختلفة؛ لذلك نجد الباحثين عند تقديم أبحاثهم (كتب،

¹- أهمية التعجيل بمواءمة المواثيق الدولية في تقنين الظواهر الإجرامية -جرائم التمييز العنصري وخطاب الكراهية أنموذجا-، خالد ضو، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، المجلد 59، العدد الرابع، ديسمبر 2022م، ص 212.

رسائل، مقالات، مذكرات ...) يعتمدون الاستدلال في تحليلهم، والاستشهاد في تحليلهم، وكلما اعتنوا بهذا أكثر كانت دراساتهم أدق وأكثر مصداقية.

تحتاج النصوص القانونية إلى تعديل بين الحين والآخر وفق ما يستجد من تطورات، وهذا التعديل يأتي ليَجعل منها قواعد مرنة في أصولها متجددة في فروعها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ من مميزات الشريعة الإسلامية عن التشريعات الوضعية أن نصوصها جاءت عامة مرنة إلى آخر درجات العموم والمرونة، فمهما تغيرت ظروف الزمان والمكان والأشخاص لا تضيق عبارة النصوص بما يستجد من الظروف والتطورات، فالشريعة لا تقبل التعديل ولا التبديل، لذا وجب أن تكون نصوصها لا تحتاج إلى تعديل أو تبديل.¹

يستعين الباحث في الدراسات الفقهية والقضائية بعنصر المواءمة لإثبات نقده إذا نقد، ودعم مقترحه إذا اقترح، وهذا يبين مدى تأثير المواءمة في الدراسات ومدى دعمها لها.

تلخيصاً لما ورد في تأثير المواءمة على الدراسات نُثبت دورها في دعم هذه الأخيرة؛ وكما رأينا فقد تنوعت وجوه هذا الدعم بين التأثير المباشر وغير المباشر، فكمّل بعضها بعضاً في إثبات العلاقة بين متغيّري الدراسة.

4. الخاتمة

بفضل الله وفتحه وتوفيقه تمّ هذا البحث، وفي ختامه نعرض جملة من نتائجه مع بعض الاقتراحات، وذلك في الآتي:

4- 1. النتائج:

1- تعدُّ المواءمة التشريعية منهجاً من مناهج استحداث أو تعديل القوانين والنصوص، تتم من خلاله موافقة التشريعات الدولية في معالجة الظاهرة المقنن لها، أو تعديل الأحكام بما يوافق التطورات.

¹ يُنظر: التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، ج1، ص26-27.

- 2- تمثل المواءمة التشريعية أساسا مهما من أسس تطوير القانون، وضبطه وفق ما يواكب التطورات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، على الصعيد الوطني والدولي، وذلك إذا رُوِعِيَتْ أسسها وضوابطها.
- 3- تقدّم العديد من الدراسات الفقهية والقضائية الدقيقة والرصينة قواعدَ تساعد على ربط التشريع بالواقع، وتؤسس لتفعيل المواءمة التشريعية تفعيلا حسنا يدعم الوجود، ويجلب المفقود، ويبرز المردود.
- 4- تؤثر الدراسات النظرية في المواءمة التشريعية، وذلك من خلال ربطها بين التنظير والتفعيل التطبيقي، وكذا من خلال بيان عناصرها وحيثياتها، وتقييم دورها، وتقويم أسسها وضوابطها، واستجلاب نقائصها.
- 5- للمواءمة التشريعية دور مهم في دعم الدراسات الفقهية والقضائية، فتعزّز أهدافها، كما أنها تُثري التشريعات بالتصورات والاجتهادات الدولية المختلفة، بالإضافة إلى أنها تشكّل دعامة نقدية واستدلالية فعالة في هذه الدراسات.

4 -2. الاقتراحات:

- 1- تشجيع الدراسات النظرية الباحثة في أسس المواءمة التشريعية وعناصرها تقييمها وتقويمها، لأن ذلك يحقق جودة الدراسات والمواءمة في الوقت نفسه.
- 2- الاهتمام بالمستوى النقدي للنصوص الأجنبية المعالجة للمستجدات والقضايا النازلة، لأن ذلك يدعم التفعيل الإيجابي للمواءمة.
- 3- عناية الهيئات التشريعية والقضائية بمخرجات ومقترحات الدراسات الفقهية والقضائية، لما قد تحتويه من توصيات جادة وفعالة.

5. قائمة المصادر والمراجع

أولا- الكتب:

- ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، (1399هـ/ 1979م)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية.
- أحمد فتحي سرور، (2016م)، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة العاشرة، القاهرة: دار النهضة العربية.

- أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، (1429هـ / 2008م)، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب.
- الأزهرى؛ أبو منصور محمد بن أحمد الهروي، (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- بدر ناصر مشرع السبيعي، (1435هـ / 2014م)، المسائل الفقهية المستجدة في النكاح مع بيان ما أخذ به القانون الكويتي (أصل الكتاب رسالة ماجستير في الفقه المقارن وأصوله سنة 2012م، بإشراف: فهد سعد الدبيس الرشيدى)، الكويت: مجلة الوعي الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- جمال الدين الفتنى الكجراتي؛ محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي، (1387هـ / 1967م)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الطبعة الثالثة، حيدر آباد- الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، (1407هـ / 1987م)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن دريد الأزدي؛ أبو بكر محمد بن الحسن، (1987م)، جهمرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين.
- ضياء الدين المقدسي؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد، (1420هـ / 2000م)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في صحيحهما، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثالثة، بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد القادر عودة، (د.ت)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، (د.ط)، بيروت: دار الكاتب العربي.
- الفراهيدي؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (د.ط)، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- المديني الأصمهاني؛ أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد، (1406هـ / 1986م)، المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مكة المكرمة/ جدة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن منظور؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفي، (1414هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر.

- نشوان بن سعيد الحميري اليمني، (1420هـ/ 1999م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين عبد الله العمري، مطهر علي الإيراني، يوسف محمد عبد الله، بيروت/ دمشق: دار الفكر المعاصر/ دار الفكر.
- وهبة بن مصطفى الزحيلي، (د.ت)، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الرابعة، دمشق: دار الفكر.

ثانيا- المقالات والمجلات:

- إسماعيل جابو ربي، (2018م)، أسس فكرة الأمن القانوني وعناصرها، مجلة تحولات، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الثاني.
- خالد ضو، (2022م)، أهمية التعجيل بمواءمة المواثيق الدولية في تقنين الظواهر الإجرامية -جرائم التمييز العنصري وخطاب الكراهية أنموذجا-، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، المجلد 59، العدد الرابع.
- عادل بوزيدة، (2021م)، المواءمة التشريعية: آلية لعودة القانون الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 13، العدد 25 (عدد خاص).
- لامية شعبان، (2022م)، دور المواءمة التشريعية في إنفاذ نظام روما في التشريع الوطني، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الأول.
- مازن ليلو راضي، (2019م)، اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الأول.

ثالثا- النصوص القانونية:

- الدستور الجزائري حسب آخر تعديل 2020م، منشور بالجريدة الرسمية (82ع) بتاريخ: 15 جمادى الأولى 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2020م.
- رابعا- المواقع الإلكترونية:

- محمد الشبل، مبدأ الاختصاص العالمي في ضوء المواءمة بين التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية (بحث على موقع Research Gate)، النشر: 2019/10/24م، الاطلاع: 2022/11/17م، الرابط: bit.ly/3hMOWYE

5. List of sources and references

First - Books:

- Ibn al-Athir; Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim al-Shaibani al-Jazari, (1399 AH / 1979 AD), The End of the Strange Hadith and Trace, edited by: Tahir Ahmad al-Zawi, Mahmoud Muhammad al-Tanahi, Beirut: Scientific Library.
- Ahmed Fathi Sorour, (2016 AD), The Mediator in the Law of Criminal Procedures, Tenth Edition, Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiya.

- Ahmed Mukhtar Abdul Hamid Omar, with the help of a work team, (1429 AH / 2008 AD), Dictionary of Contemporary Arabic, Cairo: Alam al-Kutub.
- al-Azhari; Abu Mansour Muhammad bin Ahmad al-Harawi, (2001 AD), Refinement of the Language, edited by: Muhammad Awad Mara'b, Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
- Badr Nasser Mushra' Al-Subaie, (1435 AH / 2014 AD), New Jurisprudential Issues in Marriage with a Statement of What Kuwaiti Law Adopts (Original Book: Master's Thesis in Comparative Jurisprudence and its Principles, 2012 AD, Supervised by: Fahd Saad Al-Dubais Al-Rashidi), Kuwait: Islamic Awareness Magazine, Ministry of Endowments and Islamic Affairs.
- Jamal Al-Din Al-Fattani Al-Kajrati; Muhammad Tahir bin Ali Al-Siddiqi Al-Hindi, (1387 AH / 1967 AD), Majma' Bihar Al-Anwar fi Gharayeb Al-Tanzil wa Lata'if Al-Akhbar, Third Edition, Hyderabad - Deccan: Press of the Ottoman Encyclopedia Council.
- Al-Jawhari Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi, (1407 AH / 1987 AD), Al-Sihah (Crown of Language and Correct Arabic), Edited by: Ahmed Abdul Ghafour Attar, Fourth Edition, Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
- Ibn Duraid Al-Azdi; Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan, (1987 AD), Jamharat al-Lughah, edited by: Ramzi Munir Baalbaki, Beirut: Dar al-Ilm Lil-Malayin.
- Diya al-Din al-Maqqdisi; Abu Abdullah Muhammad ibn Abd al-Wahid, (1420 AH/2000 AD), Selected Hadiths or Extracts from Selected Hadiths that were not included by al-Bukhari and Muslim in their Sahihs, Study and Investigation: Abd al-Malik ibn Abd Allah ibn Duhaish, Third Edition, Beirut: Dar Khader for Printing, Publishing and Distribution.
- Abd al-Qadir Awda, (n.d.), Islamic Criminal Legislation Compared to Positive Law, (n.d.), Beirut: Dar al-Kateb al-Arabi.
- al-Farahidi; Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim al-Basri, (n.d.), Kitab al-Ayn, edited by: Mahdi al-Makhzoumi, Ibrahim al-Samarrai, (n.d.), Beirut: Dar and Library of al-Hilal.
- al-Madini al-Isfahani; Abu Musa Muhammad bin Omar bin Ahmed bin Omar bin Muhammad, (1406 AH / 1986 AD), Al-Majmu' Al-Mughith fi Gharibi Al-Quran wa Al-Hadith, edited by: Abdul Karim Al-Azbawi, Makkah Al-Mukarramah / Jeddah: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies / Dar Al-Madani for Printing, Publishing and Distribution.

- Ibn Manzur; Abu Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad bin Makram bin Ali Al-Ansari Al-Ruwaifi, (1414 AH), Lisan Al-Arab, third edition, Beirut: Dar Sadir.
- Nashwan bin Saeed Al-Himyari Al-Yemeni, (1420 AH / 1999 AD), Shams Al-Ulum and Dawaa Kalam Al-Arab from Wounds, edited by: Hussein Abdullah Al-Omari, Mutahhar Ali Al-Eryani, Youssef Muhammad Abdullah, Beirut / Damascus: Dar Al-Fikr Al-Mu'aser / Dar Al-Fikr.
- Wahbah bin Mustafa Al-Zuhayli, (n.d.), Islamic Jurisprudence and its Evidence, fourth edition, Damascus: Dar Al-Fikr.

Second - Articles and magazines:

- Ismail Jabou Rabbi, (2018), Foundations of the idea of legal security and its elements, Transformations Magazine, University of Ouargla, Algeria, Issue Two.
- Khaled Daw, (2022), The importance of accelerating the harmonization of international conventions in codifying criminal phenomena - crimes of racial discrimination and hate speech as a model -, Algerian Journal of Legal and Political Sciences, University of Algiers 1, Volume 59, Issue Four.
- Adel Bouzida, (2021), Legislative harmonization: A mechanism for globalizing criminal law, Journal of Judicial Reasoning, University of Biskra, Algeria, Volume 13, Issue 25 (Special Issue).
- Lamia Shaaban, (2022), The role of legislative harmonization in enforcing the Rome Statute in national legislation, Journal of Rights and Freedoms, University of Biskra, Algeria, Volume Ten, Issue One.
- Mazen Lilo Radi, (2019), Legal Certainty through Clarity and Ease of Access to the Law, Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, First Issue.
- Third - Legal Texts: • The Algerian Constitution according to the latest amendment 2020, published in the Official Gazette (No. 82) dated: 15 Jumada Al-Awwal 1442 AH corresponding to December 30, 2020.

Fourth - Websites:

- Muhammad Al-Shabl, The Principle of Universal Jurisdiction in Light of Harmonization between National Legislation and International Treaties (Research on the Research Gate website), Published: 10/24/2019, Viewed: 11/17/2022, Link: bit.ly/3hMOWYE